الأمم المتحدة

A/66/124

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٢٧ (أ) من القائمة الأوَّلية*

التنمية الاجتماعية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يقدِّم هذا التقرير تقييماً للأثر الاجتماعي للأزمة العالمية آخذاً بعين الاعتبار المناقشة التي عقدت خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. ويعرض التقرير نظرة عامة على المبادرات الرئيسية والاستجابات التي تبَّنتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة في مواجهة الأزمة العالمية. ويخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات المطروحة من أجل أن تنظر فيها الجمعية العامة.

* A/66/50.

270711 260711 11-40871 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٣
أولاً - الأثر الاجتماعي للأزمة العالمية	٢-٢٤	٣
ثانياً - المساهمة في لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة والأربعين	٢٦-٥١	١٢
ألف - القضاء على الفقر	٢٧-٤١	١٣
باء - العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع	٤٢-٤٦	١٧
جيم - التكامل الاجتماعي	٤٧-٥١	١٩
ثالثاً - التنفيذ في غمار أزمة	٥٢-٦٧	٢٠
ألف - استجابات السياسة الوطنية	٥٣-٦٠	٢٠
باء - استجابات الأمم المتحدة	٦١-٦٧	٢٣
رابعاً - التوصيات	٦٨-٦٩	٢٦

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدَّم استجابة إلى قرار الجمعية العامة ٦٥/١٨٥ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدِّم، في دورتها السادسة والستين، دراسة شاملة عن أثر الأزمة العالمية المتجمعة في التنمية الاجتماعية وبخاصة في تحقيق القضاء على الفقر آخذاً في الاعتبار المناقشات التي ستجري خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. ويطرح التقرير أولاً تقييماً للأثر الاجتماعي للأزمة العالمية ويعقب ذلك استعراض لمساهمة لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها التاسعة والأربعين، في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ومن ثم يتدارس التقرير ما تم تنفيذه على الصعيد الوطني إضافة إلى الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، ثم يخلص التقرير إلى طرح مجموعة من التوصيات من أجل أن تنظر فيها الجمعية العامة.

أولاً - الأثر الاجتماعي للأزمة العالمية[١]

٢ - أثبتت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أنها عقبة رئيسية تعوق تنفيذ الأهداف الدولية للتنمية الاجتماعية بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية وأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولقد سُجلت نكسات كبرى وقعت في مجالات الفقر والعمالة والجوع والتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه مضى التعافي بخطى بطيئة وبصورة غير متكافئة وفي ظل حالة من اللايقين. فالتعافي في مجال العمالة وغيره من المؤشرات الاجتماعية ما زال متعثراً خلف انتعاش النواتج مما سلط الأضواء على حالة الانفصام بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وهو ما يمثل هوة لا بد من ردمها من خلال اتباع سياسة فعالة على كل من الصعيد الوطني والدولي إذا ما كان للأهداف الإنمائية أن تتحقق. كذلك فإن الاتجاه المتزايد نحو الانكماش المالي والتقشف في البلدان المتقدمة يؤدي للمزيد من تقويض إمكانات التعافي من الأزمة الاجتماعية[٢].

النمو الاقتصادي والفقر

٣ - قبل حدوث الأزمة، كانت استراتيجيات الحد من الفقر تمضي إلى التنفيذ بنجاح، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. وقد دلت الإسقاطات على

(١) للاطلاع على تقييم شامل لأثر الأزمة على التنمية الاجتماعية، انظر ''الأزمة الاجتماعية العالمية: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠١١ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.IV.12).

(٢) الأزمة الاجتماعية العالمية.

أن عدد من كانوا يعيشون تحت خط الفقر أي تحت مبلغ ١,٢٥ من الدولارات يومياً كان في طريقه أن يصبح ٨٨٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ وهو ما يقل عن ١,٤ بليون نسمة في عام ٢٠٠٥ و ١,٨ بليون نسمة في عام ١٩٩٠[٣] وفيما تراجعت الإصابة بالفقر عبر جميع المناطق، فإن التقدم العالمي غير المتكافئ يوحي بأن تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر لم يحقق نجاحاً في كثير من السياقات ولا سيما على صعيد أفقر البلدان.

٤ - ثم جاءت الأزمة لكي تضيف عبئاً ثقيلاً إلى جهود الحد من الفقر. ومع ذلك، فاستناداً إلى الإسقاطات الحالية ما برحت الحرب ضد الفقر العالمي متواصلة الخطى ولو بصورة غير متكافئة وعلى نحو أبطأ بكثير مما كان عليه الحال قبل حدوث الأزمة. وما زال العالم ماضياً على الطريق من أجل تخفيض عدد الذين يعيشون في ربقة الفقر إلى النصف. وكنتيجة النمو الاقتصادي البطيء في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء، فما زال هناك عدد آخر من البشر يتراوح ما بين ٤٧ مليون و ٨٤ مليون ممن يعيشون في ربقة الفقر أو أنهم سقطوا في براثن الفقر في عام ٢٠٠٩ وبأكثر مما كان يمكن أن يكون عليه الحال بغير وقوع الأزمة[٤]. على أن الفترة ما بين أواخر عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ كانت فترة انتعاش جاء غير متكافئ وهشّاً ومستنداً لحد كبير إلى تدابير التحفيز غير المسبوقة التي اتخذها كثير من البلدان. كما أن فترة الانتعاش دفعتها خطى نمو الناتج في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. وبرغم انتعاش النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، فما زالت العمالة متعثرة الخطى في كثير من البلدان حيث تُركت الاقتصادات معرَّضة أمام صدمات المستقبل وحيث يحدق الخطر بالمزيد من البشر بأن يسقطوا في وهدة الفقر.

٥ - ومن المسلَّم به على نطاق واسع أن النمو الاقتصادي هو القاطرة الرئيسية الدافعة نحو تحجيم الفقر إذ يمارس تأثيره إلى حد كبير من خلال توليد فرص العمل وزيادة الإيرادات الحكومية اللازمة من أجل الاستثمار في القطاعات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم. وقد بدأ النمو الاقتصادي العالمي في التباطؤ مرة أخرى إلى حد كبير في منتصف عام ٢٠١٠ بعد أن نضبت أموال التحفيز المالي. ومن شأن تحوّل في توجيه السياسات نحو التقشف في الاقتصادات المتقدمة أن يلحق ضرراً آخر بالنمو الاقتصادي العالمي، بل يدفع المزيد

(٣) إعادة التفكير في الفقر: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠١٠ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.10).

(٤) قدَّر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن عدداً إضافياً من البشر قوامه ٦٤ مليون نسمة سوف يسقط في براثن الفقر المدقع بسبب الأزمة. وبحلول عام ٢٠١٥ سيكون هناك عدد أقل قوامه ٥٣ مليون نسمة هم يشكلون مَن نجوا من حالة الفقر. انظر تقرير الرصد العالمي ٢٠١٠: الغايات الإنمائية للألفية بعد الأزمة (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠١٠)، ص ٨ من المقدمة.

من البشر إلى معاناة الفقر خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ونتيجة لذلك فإن آفاق استعادة الأرضية الضائعة بشأن المؤشرات الاجتماعية خلال عام ٢٠١٢ تبدو كئيبة.

٦ - وفيما دفعت الأزمة بمزيد من ملايين البشر إلى وهدة الفقر، وفيما تواصل الحكومات تحويل المزيد من الموارد بعيداً عن مجال الإنفاق الاجتماعي، فلسوف يصبح من الأصعب بلوغ جميع الغايات المتوخاة في مجال التنمية الاجتماعية، علماً بأن الحد من الفقر وسياسة إعادة التوزيع الاجتماعي أمور أساسية بالنسبة لتحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً. وبما أن الدخول المالية ما زالت منخفضة ونُظم الحماية الاجتماعية إما أنها غائبة أو بالغة الضآلة أو مشتتة في البلدان الأفقر فالتقدم يزداد صعوبة. وبشكل عام فكلما ارتفع معدل الفقر في بلد ما، انخفضت استجابة الفقر إزاء النمو[٥].

٧ - ولسوف يعتمد الأثر الكامل للأزمة بالنسبة لحالة الفقر على شكل وصيغة استجابات السياسات الفورية والسياسات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وبشكل محدد، ينبغي للبلدان أن تنظر في أمر الأثر الاجتماعي الناجم عن سياساتها في الأجلين المتوسط إلى الأطول أمدا على أن توازن بين الحاجة لمواصلة الاستثمار في إنتاجية المستقبل عن طريق الإنفاق الاجتماعي وخلق فرص العمل، وبين الحاجة إلى الحد من الديون؛ فالسياسات الاقتصادية التي يُنظر إليها بمعزل عن نتائجها الاجتماعية كثيراً ما تفضي إلى أثر فادح على تغذية الناس وصحتهم وتعليمهم وهو ما يؤثر سلبياً بدوره على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

العمالة

٨ - نجمت عن الأزمة آثار مدمِّرة بالنسبة للعمالة إذ أسهمت في حدوث زيادات واسعة النطاق في البطالة ودفعت الملايين من العاملين إلى حالة استخدام مستضعفة أو إلى حالة من الفقر أو إلى كلتيهما. وبين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ تسببت الأزمة في ضياع ٢٧,٦ مليون وظيفة حيث كانت البلدان المتقدمة هي التي أصيبت بقسوة على وجه الخصوص في هذا المجال، فأكثر من نصف الوظائف التي ضاعت كانت في الاقتصادات المتقدمة التي تضم ١٥ في المائة فقط من قوة العمل العالمية. أما المعدل العالمي للبطالة فكان ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ فإذا به يقفز ليصبح ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ بعد أن كان قد بلغ ذروة نسبتها ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩.

(٥) تقرير الرصد العالمي، ٢٠١٠.

٩ - وبرغم التعافي الذي شهدته مجالات أخرى من مجالات الاقتصاد الكلي، فلم يحدث تخفيف لأزمة الوظائف من خلال الجهود العالمية التي بذلتها الحكومات ودوائر التجارة والأعمال من أجل توليد فرص العمل. ومن ثم فما زالت مستويات البطالة مرتفعة، فضلاً عن أن العمالة المنقوصة زادت بصورة سريعة في بعض البلدان. وعلى سبيل المثال شكّل نمو الوظائف لبعض الوقت ما يقرب من ٤٠ في المائة من النمو في مجال الاستخدام في أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاءت إجراءات التقشف المالية لتؤدي إلى المزيد من العقبات التي أعاقت آفاق الانتعاش في مجال العمالة.

١٠ - وفي كثير من البلدان النامية عادت معدلات البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة مع حلول أوائل عام ٢٠١٠. ومع ذلك فإن الانتعاش في مجال الاستخدام الرسمي يمثل صورة مبتسرة لأثر الأزمة على العاملين في البلدان النامية التي شهدت زيادة على مستويات العمالة غير المنظمة وعدد فقراء العاملين كما أن العمالة أصبحت أقل أمناً بالنسبة للكثيرين.

١١ - من هنا فإن النتائج الناجمة عن الأزمة بالنسبة للعمالة في الأجل الطويل أصبحت ظاهرة للعيان بعد أن شهدت معظم البلدان المتقدمة زيادة ملموسة في نصيب البطالة الطويلة الأجل أو البطالة الهيكلية - بمعنى الأشخاص غير المستخدَمين لأكثر من سنة واحدة - منذ عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حالة الانكشاف أمام الظروف لدرجة أن نصف جميع العاملين - وهم أكثر من ١,٥ بليون نسمة - يعانون حالياً حالة من الاستخدام المستضعف أمام المؤثرات الخارجية؛ فكثير من الأعمال الجديدة التي تم إيجادها خلال ظروف الانتعاش هي أعمال منخفضة الأجر وتنطوي على مزايا أقل ودرجة أدنى من الأمان. ولقد كانت زيادة مرونة أسواق العمل واحدة من الاستجابات اللازمة من أجل التصدي لارتفاع معدلات البطالة. ومن خلال تخفيض تنظيم العمل فإن المرونة تترجم نفسها إلى حالة من اللاأمن بالنسبة للعاملين، فضلاً عما يصاحب ذلك من أجور أقل وظروف متدنية لممارسة العمل ومن ثم فهي لا تولِّد فرص العمل على النحو المتوقع. وهكذا فالنمو في متوسط الأجور انخفض من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ ثم إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. وباستثناء الصين من التحليل، فالحاصل أن النمو في متوسط الأجور انخفض إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩[٦].

(٦) منظمة العمل الدولية، تقرير الأجور العالمي ٢٠١٠-٢٠١١: سياسات الأجور في وقت الأزمة. (جنيف، ٢٠١٠).

١٢ - ويتزايد عدد العاملين الذين ثبطت عزائمهم - وهم من بلغوا سن العمل ولكن لم يعد لديهم الدافع للبحث عن فرصة الاستخدام - فما يقرب من مليوني نسمة أصبحوا في حال من القنوط مما جعلهم ينشطون في البحث عن العمل وما يقرب من ٤ ملايين نسمة غادروا سوق العمل مع نهاية عام ٢٠٠٩[٧].

١٣ - ويجنح الشباب إلى أن يكونوا فئة محرومة في سوق العمل وقد عانوا بصورة غير متناسبة من ضياع فرص العمل من جراء الأزمة. وفي أوساط الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) كانت معدلات البطالة تزيد كثيراً عن حالة نظرائهم الأكبر سناً قبل حدوث الأزمة. وفي عام ٢٠١٠ بلغ معدل البطالة العالمي بين الشباب ١٢,٦ في المائة بزيادة من معدل ١١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومن المرجح أن يعاني الشباب الذين يدخلون سوق العمل خلال الأزمة من نتائج تصاحبهم مدى الحياة من حيث الاستخدام والأجور على السواء.

١٤ - ومن أجل العودة بالعمالة إلى مستويات ما قبل الأزمة لا بد من أن تصبح مستويات النمو مرتفعة بما يكفي للتعويض عن حجم السكان العاملين بمعنى أن النمو لا بد أن يكون كثيف الاستخدام للعمالة وأن تدفعه الإنتاجية المتزايدة. ولكي يحدث هذا لا بد للتغيير الهيكلي الواسع النطاق أن يتوجه صوب القطاعات الأكثر دينامية في الاقتصاد. ولكن على أساس السرعة الراهنة للانتعاش فالأمر من شأنه أن يستغرق أربع إلى خمس سنوات كيما يتسنى العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة في مجال العمالة العالمية[٨].

أسعار الأغذية تعاود ارتفاعها

١٥ - تشكل أسعار الأغذية المتقلّبة حاجزاً خطيراً يحول دون بلوغ غايات التنمية الاجتماعية؛ فالزيادات التي طرأت مؤخراً على أسعار الأغذية تدفع المزيد من الملايين إلى حالة الفقر، وتترك المزيد من الأفراد في حالة من سوء التغذية. وبالإضافة إلى النتائج القصيرة الأجل الناجمة عن نقص الأغذية الكافية، ومن ذلك مثلاً ارتفاع وفيات الأطفال وسوء تغذية الطفولة، فثمة نتائج سلبية وطويلة الأجل في هذا الشأن تلحق بالأحوال الصحيّة والنتائج التعليمية ومستوى الإنتاجية.

(٧) منظمة العمل الدولية، المعهد الدولي للدراسات العمالية، تقرير عالم العمل ٢٠١٠: من أزمة إلى أزمة تالية؟ جنيف، ٢٠١٠.

(٨) الحالة الاقتصادية في العالم وآفاق عام ٢٠١١ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.C.2).

١٦ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠ دفعت أسعار الأغذية المرتفعة مزيداً من البشر، البالغ تعدادهم ٤٤ مليون نسمة، إلى ما دون خط الفقر البالغ ١,٢٥ في المائة دولار يومياً. وقد شهدت مطالع عام ٢٠١١ زيادات قياسية في أسعار الأغذية ما لبثت أن أعادت الأسعار إلى قرب ما بلغته من ذروة في عام ٢٠٠٨. وإذا ما واصلت أسعار الأغذية هذا المسار الراهن فإن الآثار المترتبة بالنسبة للتنمية الاجتماعية ستكون مدمِّرة. وتوحي عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي[٩] بأن من شأن زيادة بنسبة ١٠ في المائة في مؤشر أسعار الأغذية أن تدفع عدداً إضافياً قوامه ١٠ ملايين نسمة تحت خط الفقر، فيما يمكن لزيادة بنسبة ٣٠ في المائة أن تدفع عدداً إضافياً قوامه ٣٤ مليون نسمة إلى حالة الفقر. بل أن من الدراسات الأخرى ما هو أقل تفاؤلا: فالأسر الفقيرة في آسيا النامية تنفق بالفعل ٦٠ في المائة من دخلها على الغذاء ومن شأن ١٠ في المائة من الارتفاع في أسعار الأغذية المحلية أن يدفع عدداً آخر قوامه ٦٤ مليون نسمة إلى حالة الفقر المدقع في تلك المنطقة وحدها[١٠]. أما في البلدان المارة بمرحلة انتقالية، فقد تأثر من جراء الأزمة ثلثا الأسر المعيشية ومنها نسبة ٧٠ في المائة أفادت بأنها خفَّضت نفقاتها على الأغذية الرئيسية والأغراض الصحية باعتبار ذلك آلية توافق مع ظروف الأزمة[١١].

١٧ - وما زال كثير من البلدان يتبع سياسات نقدية انكماشية من أجل مكافحة التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الغذاء والنفط. وهذا الموقف في جانب السياسات يعوق الانتعاش الاقتصادي، وخاصة ما يتصل بخلق فرص العمل مما يجعل مثل هذه السياسة النقدية غير ملائمة للتصدي لتضخم أسعار الأغذية. وثمة نطاق واسع من العوامل يسهم في تقلبات أسعار الأغذية، بما في ذلك زيادة الطلب على الطعام والاستخدامات التنافسية للحبوب الغذائية ومنها ما يتعلق بإنتاج المحروقات الأحيائية فضلاً عن تناقص مخزونات الحبوب وارتفاع أسعار النفط وممارسة أنشطة المضاربة في أسواق الغذاء. وعليه، فلا بد لصانعي السياسات أن ينظروا في أمر القيام بطائفة واسعة من التدخلات لمكافحة أسباب وآثار هذه التقلبات في أسعار الأغذية. كما أن توسيع آفاق المساعدة الاجتماعية وبرامج التغذية يمكن أن يساعد على تخفيف أثر زيادات أسعار الأغذية على حالة سوء التغذية. وبغير برامج هادفة في مجال المساعدة الاجتماعية والتغذوية فإن زيادات الأسعار القصيرة الأجل سوف تفضي إلى حالات عجز في السعرات الحرارية وإلى سوء تغذية فيما يتعلق بالمغذيات الدقيقة.

(٩) البنك الدولي ''رصد أسعار الأغذية'' (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

(١٠) مصرف التنمية الآسيوي، تضخم أسعار الأغذية العالمي وآسيا النامية (مانيلا، ٢٠١١).

(١١) البنك الأوروبي للتعمير والتنمية، الحياة في حالة انتقال: ما بعد الأزمة، لندن (٢٠١١).

والمعروف أن الآثار المترتبة في الأجل الطويل على سوء تغذية الطفولة موثقة جيداً[١٢] وهي تشمل انخفاض مستوى التحصيل العلمي وتدني الأجور المكتسبة على مدى الأجل العمري ثم انخفاضاً شاملاً في الإنتاجية. ومن هنا فزيادة التنظيم الذي يضبط عمليات المضاربة على السلع وتوسيع الدعم المقدَّم لصالح التنمية الزراعية لأغراض الاستهلاك المحلي، وتخفيف الشروط المتعلقة بأنواع الوقود الأحيائية أمور لازمة في مجموعها من أجل التصدي للتقلبات التي تتعرض لها أسعار الأغذية في الأجل الطويل.

تدفقات التحويلات

١٨ - تحويلات المهاجرين تتسم بأهمية فائقة بالنسبة لرفاه الأسر والمجتمعات المستفيدة منها. وقد انخفضت التحويلات الرسمية بمعدل ٦ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩[١٣]. ولكن بحلول ٢٠١٠ انتعشت تدفقات التحويلات الرسمية لتصل إلى ٣٢٥ بليون دولار حيث أصبحت مضاهية لمستويات ما قبل الأزمة. كما أن إضفاء الاستقرار على اقتصاد الولايات المتحدة أتاح لتدفقات التحويلات إلى أمريكا اللاتينية أن تعاود نموها فيما جاءت أسعار النفط المرتفعة لتسهم في تحسين تدفقات التحويلات إلى آسيا من روسيا والبلدان الأخرى المنتجة للنفط. ومع ذلك فإن ضيق سوق العمل في أوروبا الغربية ما برح يسهم في زيادة القيود بوجه الهجرة. وبرغم الانتعاش الظاهر للتحويلات فإن التضخم في البلدان المتلقية تَجاوَز زيادة تلك التحويلات لدرجة أن لم يعد للتحويلات نفس القوة الشرائية على أساس نفس قيمة الدولار الوارد على نحو ما كان عليه الحال قبل حدوث الأزمة. ثم جاءت الاضطرابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعوق أيضاً تدفقات الهجرة والتحويلات على السواء[١٤].

الصحة والتعليم

١٩ - الأثر الكامل الناجم عن الأزمة بالنسبة للصحة والتعليم يصعب تقييمه ولن يصبح ظاهراً للعيان إلاّ بمرور الزمن[١٥]. واستناداً إلى التجربة في أزمات سابقة، فإن الأسر المعيشية

---

(١٢) ساسكيا دي بي وآخرون، ''كيف نضمن أمن التغذية في الأزمة الاقتصادية العالمية من أجل حماية وتدعيم نمو صغار الأطفال ومستقبلنا المشترك''، مجلة التغذية، ١٤٠ (١) (٢٠١٠).

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تقرير رصد إتاحة التعليم للجميع، ٢٠١٠: الوصول إلى المهمّشين (باريس، ٢٠١٠).

(١٤) سانكيت موهابارتا، وديليب راثا وأني سيلوال ''نظرة عامة على تدفقات التحويلات ٢٠١١-٢٠١٣'' موجز الهجرة والتنمية، ١٢، المجلد ١٦ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠١١)

(١٥) لتقدير أثر الأزمة على الصحة والتعليم، انظر الأزمة الاجتماعية العالمية: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠١١-٢٠١٢.

تتبنى استراتيجيات للتكيف مع الأحوال فيما يمكن أن تنجم عن ذلك نتائج سلبية بالنسبة للصحة والتعليم. وعلى سبيل المثال، فهم يخرجون الأطفال من المدرسة لتوفير المبالغ التي تنفق على المصاريف المدرسية أو من أجل إلحاقهم بالعمل. كما أن الميزانيات المتوسعة للأسر المعيشية يتم تعديلها بالاستعاضة عن الأغذية الأغلى ثمناً والأغنى من الناحية التغذوية ببدائل أرخص، بل تؤجل الرعاية الطبية ولا يتم شراء الأدوية العلاجية اللازمة. وفي كثير من الأحيان فكثيراً ما ترتفع كلفة العلاج اللازمة لإنقاذ الحياة وهو ما يؤدي إلى احتمال أن تمضي أمراض تهدد الحياة ذاتها بغير علاج.

٢٠ - وعندما تنخفض الدخول وترتفع البطالة يزداد باستمرار الطلب على خدمات القطاع العام بينما تكون الإيرادات الحكومية، وهي اللازمة في نفس الوقت لتمويل تلك الخدمات، واقعة تحت طائلة ضغط متزايد. ومن ثم فالتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي التي تحدث في كثير من البلدان تضع استدامة التعافي أمام خطر حقيقي مما يؤكد على ضرورة استمرار التعامل مع النفقات الاجتماعية بوصفها استثمارات لصالح مستقبل النمو، وينبغي من ثم الحفاظ عليها برغم الضغوط الآنية التي تدفع إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي.

اللامساواة

٢١ - جرى تعريف اللامساواة المتفاقمة في الدخول بوصفها سبباً ونتيجة فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية. وقد كان النمو الاقتصادي في الفترة السابقة على الأزمة الاقتصادية غير متوازن: عوائد النمو كانت تتجه إلى أغنى الأفراد وعلى حساب إمكانية خلق فرص عمل جيدة ولائقة. وبين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥ كانت معدلات النمو المرتفعة، فضلاً عن الأجور الراكدة بغير حراك، هي الوقود الذي غذى أوضاع اللامساواة باعتبار أن النصيب من الإيرادات الوطنية التي كانت تتلقاها نسبة القمة البالغة ١ في المائة من السكان زاد من ٧,٥ في المائة إلى ١٣,٤ في المائة. وفي هذه الفترة زادت ديون المستهلكين بينما كان كسبة الأجور يكافحون للحفاظ على مستوى معيشتهم في مواجهة تكاليف مرتفعة وأجور راكدة بغير حراك. وفيما يمكن لحالة اللامساواة العالمية أن تنخفض نتيجة الأثر الأكبر الناجم عن الأزمة بالنسبة للعوائد الريعية المالية والتقشف الضريبي، وهو ما أدى إلى حالات تباطؤ في معظم الاقتصادات المتقدمة، فإن اللامساواة في الدخل ضمن نطاق البلدان من المتوقع أن تتفاقم نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية واتساع نطاق البطالة وزيادة

معدلات الفقر، وهذه الاتجاهات تؤثر بصورة غير متناسبة على الفئات الأقل حظاً ضمن البلدان ذاتها[١٦].

تغيُّر المناخ

٢٢ - تغيُّر المناخ يسبب تبايناً متزايداً في أنماط الطقس وتغيُّرات في الإيكولوجيا الزراعية. وإذا ما مضى تغيُّر المناخ بغير تخفيف فلسوف يؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس على التغذية والتعليم المدرسي وإنتاجية المستقبل. وقد أدت أنماط الطقس المتغيرة بالفعل إلى الإضرار بإنتاج الأغذية، كما أن الحوادث الطقسية مسؤولة عما لحق من حالات الاختلال في سلاسل الإمداد العالمية فقد أدت موجات التسونامي التي أصابت اليابان في آذار/مارس ٢٠١١ إلى إعاقة سلسلة التزويد العالمية فأبطأت خطى الناتج وزادت من بطء الانتعاش الاقتصادي العالمي. ثم وقعت الأزمة الاقتصادية فأدت إلى سحب الانتباه وقوة الدفع بعيداً عن أوجه الانشغال بتغيُّر المناخ. كما أن عدم الحصول على الائتمان وتنافس أولويات الميزنة ينجم عنهما أثر سلبي بالنسبة للاستثمار في استراتيجيات التكيُّف والتخفيف بين صفوف المستثمرين من القطاع العام أو القطاع الخاص على السواء.

٢٣ - وفي الآونة الأخيرة طرأ تحوّل مبشر على الحوار الوطني والدولي لصالح تركيز ينصب على التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً بحيث تشمل ممارسات بيئية واقتصادية مستدامة ويتمثل هدفها الأسمى في تحسين الرفاه. وسوف يصبح الاقتصاد الأخضر، في سياق محاولات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة هو موضوع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة[١٧] المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

الفورات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٤ - برغم بلوغ مستويات جيدة للنمو، فإن الشرق الأوسط يعاني من أعلى معدلات البطالة على صعيد المناطق النامية فضلاً عن ضعف اندماجه في الاقتصاد العالمي. فبطالة الشباب بالمنطقة وصلت إلى مستوى مرتفع هو ٧٠ في المائة، كما أن بالمنطقة أدنى معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة إضافة إلى حالة مرتفعة من اللامساواة وسوء التنمية البشرية[١٨]. وفي معرض الاستجابة جزئياً للظروف الاجتماعية، فإن الانتفاضات التي وقعت مؤخراً

(١٦) للاطلاع على تقييم لأثر الأزمة على حالة اللامساواة، انظر الأزمة الاجتماعية العالمية.

(١٧) مشار إليه أيضاً بوصفه ريو + ٢٠ أو مؤتمر قمة الأرض ٢٠١٢ انظر http://www.earthsummit2012.org/.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩: تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية (نيويورك، ٢٠٠٩).

وما زالت متواصلة في الشرق الأوسط، اندفعت بفعل المطالب السياسية والاقتصادية للسكان، مقترنة بغياب للسُبل البديلة للتأثير على السياسة العامة. وفيما يمكن للتغيُّرات في أساليب الحكم نتيجة الاحتجاجات أن تكون إيجابية في الأجل الطويل فتؤدي إلى زيادة مشاركة المواطنين في صنع السياسة، إلاّ أن أوضاع الانتقال في الأجل القصير أسهمت في زيادة أسعار النفط (زيادة بنسبة ٢١ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١١) وقد تؤدي كذلك إلى مزيد من اختلال النشاط الاقتصادي[١٩].

أفريقيا

٢٥ - أثبت اقتصاد أفريقيا أنه صامد بوجه الأزمة حيث شهد توسعاً بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١١، وحيث من المتوقع أن يصل النمو إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٢[١٩]. ومع ذلك، فما زالت البطالة والعمالة المنكشفة مرتفعة وما برحت المنطقة بعيدة عن أن يتوقع لها تحقيق نمو يكفي لبلوغ أهداف الحد من الفقر حتى في ظل إعادة توزيع ملموس للدخل وهو أمر يبدو مستبعدا. ومعظم اقتصادات أفريقيا جنوبي الصحراء ما زالت تعتمد إلى حد كبير على المنتجات الأوَّلية، وما زالت معرَّضة إلى حد كبير للصدمات التجارية، فضلاً عن أن عمليات الإنتاج والصادرات لم تشهد تنويعاً إلى حد كبير في ظل غياب ملموس للتصنيع في العقود الأخيرة. وتشكّل جنوب أفريقيا، وهي أكبر اقتصاد في المنطقة، استثناءً ملحوظاً من اتجاه النمو الإيجابي حيث لا يزيد معدل النمو المتوقع بالنسبة لها عن ٣,٥ في المائة لعام ٢٠١١ وليس من المتوقع أن ينعكس مسار الخسائر الكبيرة في فرص العمل[٢٠].

ثانياً - المساهمة في لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة والأربعين

٢٦ - خصَّصت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها التاسعة والأربعين لاستعراض يتم إجراؤه لموضوعها ذي الأولوية المعنون ''القضاء على الفقر أخذاً بعين الاعتبار علاقته المترابطة مع التكامل الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع'' ويقدِّم هذا الفرع من التقرير موجزاً لمداولات اللجنة بشأن هذا الموضوع ذي الأولوية.

---

(١٩) الحالة الاقتصادية في العالم وآفاق ٢٠١١.

(٢٠) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: التوترات الناجمة عن الانتعاش الثنائي السرعة: البطالة والسلع وتدفقات رأس المال، الاستقصاءات العالمية الاقتصادية والمالية (واشنطن، العاصمة ٢٠١١).

ألف – القضاء على الفقر

التقدم والتحديات

٢٧ – ما زال القضاء على الفقر يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة وخاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فضلاً عن استمرار الزيادات الحاصلة في أسعار الأغذية والطاقة. وما برحت الحكومات ودوائر المجتمع الدولي ملتزمة بمواصلة الجهود المبذولة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بأهداف الحد من الفقر، بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية والالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

٢٨ – وقد أفضت الجهود الوطنية والدولية المتناسقة حتى الآن إلى إحراز تقدم ملحوظ وإن كان غير متكافئ فيما يتصل بالحد من الفقر. فالعالم ماضٍ على طريق التوصّل إلى بلوغ الهدف المتعلق بالفقر في العالم، على نحو ما تتوخاه الغاية الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥[٢١]. ومع ذلك فلا يشكل تحقيق هذه الغاية سوى خطوة واحدة نحو الالتزام إزاء استئصال الفقر الذي تم التعهد به لدى انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، إذ سيكون هناك ما يقرب من ٩٠٠ مليون نسمة لا يزالون يعيشون في ربقة الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥ طبقاً لإسقاطات البنك الدولي السابقة على حدوث الأزمة.

٢٩ – وفضلاً عن ذلك، فالتقدم نحو القضاء على الفقر كان غير متكافئ فيما بين البلدان والمناطق. على أن شوطاً واسعاً للغاية من التقدم تحقق في مجال الحد من الفقر المدقع ورفع مستويات المعيشة في شرق آسيا ولا سيما في الصين. أما المناطق الأخرى فقد كانت أقل نجاحاً. وفي الوقت نفسه تخفي الاتجاهات الإقليمية تجارب وطنية شديدة التباين حتى على صعيد البلدان التي تتشابه من حيث مستويات الدخل. وفي واقع الأمر، وفيما تمثل حالات الانخفاض المتنبأ بها في فقر الدخل على الصعيدين العالمي والإقليمي حالات مشجِّعة، إلاّ أن الفقر لا يزال مرتفعاً ويستعصى على المتابعة في كثير من البلدان. بل إن الاتجاه العالمي يخفي الحقيقة المرّة التي تعيشها بلدان كثيرة حيث لم يتحقق سوى تقدم بطئ أو ضئيل فيما يتصل بالحد من الفقر.

٣٠ – وفضلاً عن ذلك، فبالإضافة إلى الافتقار للدخل الكافي، يعاني أسرى الفقر المدقع كذلك من أوجه متعددة من الحرمان ومن قيود تكتنف الفرص المتاحة لهم بل ومن وضع للاستبعاد الاجتماعي. وفيما نجح كثير من البلدان في الحد من فقر الدخل إلاّ أنه يتعيَّن عليها

(٢١) يرجع ذلك إلى حد كبير إلى ما تحقق رغم ذلك من تقدم في قلة من البلدان على نحو ما ترد مناقشته في الفقرة ٢٩.

أن تواجه تحديات لا يستهان بها فيما يتصل بكفالة سُبل الحصول على التعليم والصحة والغذاء وغير ذلك من السلع والخدمات الأساسية. وعلى سبيل المثال، فمن نتائج أزمة الأغذية، زيادة عدد البشر من الذين يعانون نقص التغذية من ٨١٧ مليون نسمة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ما يزيد على بليون نسمة في عام ٢٠٠٩. ومن المقدَّر أن يصبح العدد ٩٢٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٠. بل إن هذا التقدير يمكن أن يزيد في عام ٢٠١١ في ضوء تجدد الزيادة التي طرأت على أسعار السلع الغذائية[٢٢].

٣١ - من هنا فمن الأمور الحيوية توظيف استثمارات مستدامة أو متزايدة في مجالي الصحة والتعليم من أجل تحطيم دائرة الفقر والحيلولة دون انتقاله من جيل إلى آخر. والذين يعيشون في حالة الفقر ما زالوا يواجهون عقبات من حيث الحصول على رعاية صحية جيدة. وكثيرون منهم يعانون ويقضون نحبهم من جراء الإصابة بأمراض يمكن بسهولة الوقاية منها فضلاً عما يكابدونه من ظروف صحية. والمرض بدوره يمكن أن يدفع العائلات المستضعفة إلى حالة الفقر، ومن المسلم به على نطاق واسع أن التعليم وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي - الاقتصادي، في حين أن نقص التعليم كثيراً ما يحول بين البشر الذين يعانون الفقر وبين المشاركة في العمالة التي يضمها القطاع المنظَّم والمرتفع الأجور. وهذه الصلات تؤكد الحلقة الجهنمية التي تجمع بين فقر الدخل واعتلال الصحة وانخفاض مستويات التعليم وهو أمر يمكن التصدي له من خلال اتباع سياسات حكومية فعالة.

٣٢ - وما زالت أوجه التفاوت بين الجنسين، وكذلك بين الحضر والريف، تشكل تحدياً إزاء تنفيذ السياسات المتعلقة بالحد من الفقر. وبرغم ما أُحرز من تقدم ملموس في تقليل حالة اللامساواة بين الجنسين على مدار العقود الثلاثة الماضية، فما زالت المرأة أقل حظاً بالنسبة للرجل في معظم مجالات الحياة كما أنها ليست ممثلة بصورة متكافئة في عمليات صنع القرار. وتوجد بالإضافة إلى ذلك أوجه تفاوت واسعة في كل أنحاء العالم من حيث الرفاه بين سكان الحضر وسكان الريف. وفيما لا يزال الفقر يتزايد بوتيرة أوسع في المناطق الحضرية ولا سيما في أمريكا اللاتينية، إلا أن الفقر ما زال أعلى في المناطق الريفية.

(٢٢) ستكون هذه هي الحالة في الأغلب الأعم استناداً إلى تقدير البنك الدولي بأن ثمة ٤٤ مليون نسمة من البشر الآخرين دفعوا دفعاً إلى حالة الفقر المدقع في عام ٢٠١٠ بسبب ارتفاع أسعار الأغذية، وكذلك إلى تحذير المصرف الآسيوي للتنمية بأن ٦٤ مليون إنسان آخرين سوف يتعيّشون على أقل من ١,٢٥ من الدولار يومياً في آسيا إذا ما ظلت أسعار الأغذية عند مستوى شهر نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٣ - ويتسم الفقر بأبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية. كما أن بعض الأسباب الهيكلية للفقر واللامساواة أسباب عالمية في طبيعتها. ويشكل الافتقار إلى فرص العمل اللائقة والحرمان من الحماية الاجتماعية وعدم إتاحة الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن زيادة حالة اللامساواة وتواتر حدوث الكوارث الطبيعية والأعباء الناجمة عن المرض وبالذات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بعض العقبات الرئيسية التي تحول دون استئصال شأفة الفقر، وذلك أمر يقتضي أن تتصدى له الحكومات والمجتمع الدولي على السواء.

الدروس المستفادة

٣٤ - لم يتبق سوى أقل من خمس سنوات على حلول التاريخ المستهدف في عام ٢٠١٥ من أجل بلوغ الغايات الإنمائية للألفية مما يستدعي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع خطى التقدم والبناء على ما تحقق من نجاحات ووعي الدروس المستفادة. وهذه الحاجة ماسّة بصورة خاصة في المناطق والبلدان التي ما زالت متعثرة الخطى في تحقيق أهدافها المتصلة بالحد من الفقر، حيث ما زالت تشهد مستويات مرتفعة من اللامساواة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

٣٥ - وتواجه البلدان تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة خلال تنفيذها استراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر. وبرغم تنوع التحديات التي تواجهها البلدان في هذا الخصوص فثمة اتفاق يسود على نطاق واسع فيما بين البلدان بشأن عدد من القضايا استناداً إلى ما خاضته من تجارب. ومن مجالات الاتفاق ما يتمثل في أن سرعة واستدامة النمو الاقتصادي، مصحوباً بتغيُّر هيكلي ومدعوماً بسياسات متسقة وتواجه الأزمات الدورية في المجال الاقتصادي الكلي، أمور تقتضيها مواصلة الحد من الفقر، وهو أمر يدعمه نجاح شرق آسيا فيما تحقق بصورة مشهودة في مجال الحد من الفقر، فضلاً عن التقدم في الحد من الفقر الذي أحرزته بلدان أفريقية قبل وقوع الأزمات العالمية. وعلى نحو ما يوضح تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠ فإن كثيراً من البرامج البارزة ومنها مثلاً برامج تمليك الأراضي وتقديم الائتمانات المتناهية الصغر وما في حكمها لم تكن فعالة بالقدر الكافي من أجل مجال الحد من الفقر.

٣٦ - كذلك فإن الطابع المتعدد الأبعاد للفقر يتطلب استراتيجيات للحد من الفقر تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي وتسعى إلى تحقيق التكامل بين الإجراءات المتخذة من أجل تحسين النتائج المتحصلة من التعليم والإسكان والصحة والعمالة وبما يمكن أن يساعد في تقليل حالة اللامساواة. وفي كثير من البلدان أدت حالات تفاقم اللامساواة في الدخل والثروة إلى تقييد فعالية النمو الاقتصادي اللازم لتخفيف حدة الفقر. وفي المجتمعات التي تعاني درجة مرتفعة من اللامساواة، كثيراً ما يُحرم الفقراء من فرص الحصول على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك

الأرض والأسواق أو سُبل النقل أو هياكل الاتصالات. ويؤدي ذلك إلى أن الذين يعانون حالة الفقر كثيراً ما يجدون أنفسهم في كثير من الأحيان مستبعدين من إطار عمليات النمو الاقتصادي. وعلى ذلك، ينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي أن تراعي بصورة كاملة أمر البُعد الاجتماعي للتنمية، بما في ذلك الحاجة إلى تقليل اللامساواة وتعزيز العمالة الكاملة وإتاحة فرص العمل اللائق للجميع.

٣٧ - ولا غنى عن قيام البلدان النامية بتنفيذ البرامج التي تتيح تعميم فرص الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية بما يكفل لها كسر حلقة الفقر على صعيدها. وبقدر ما يتم به إسباغ الحماية الاجتماعية على البشر من أجل حمايتهم من الصدمات المختلفة وتعزيز قدرتهم على التعامل مع الحالات التي تؤثر على رفاههم وتجاوز تلك الحالات، تصبح هذه التدابير من الأهمية بمكان من أجل تخفيف حالة الاستضعاف والحيلولة دون تدهور الظروف المعيشية. وخلال الأزمات الاقتصادية فإن نُظم الحماية الاجتماعية لها دور مهم تؤديه بوصفها من عوامل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وفي الأجل الطويل يمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية الأفراد والأسر على تكوين رأس المال وعلى تحسين إمكاناتهم المعيشية ومن ثم التصدي للأسباب الكامنة وراء حالة الفقر. وعندما يستكمل هذا بتدخلات أوسع نطاقاً تتصدى للتمييز وتهتم بإتاحة الموارد وإعادة توزيعها، فتلك التدابير سينجم عنها أثر عميق على وضع الفقر والاستضعاف، فضلاً عما تساهم به من تأسيس دائرة إيجابية تجمع بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

٣٨ - وقد عمدت البلدان التي نجحت في الحد من فقر الدخل وفي تحسين الظروف الاجتماعية على نطاق واسع، إلى وضع سياسات شاملة للحماية الاجتماعية تغطي أغلبية من السكان. وفيما يتوقف هيكل نُظم الحماية الاجتماعية على السياقات القطرية المحددة، فمن شأن منطلق أساسي للحماية الاجتماعية أن يضم مجموعة أساسية من عمليات التحول اللازمة والملائمة للسياق القائم في المجال الاجتماعي إضافة إلى إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والتغذية الكافية. وهذا الأساس للحماية الاجتماعية يمكن تحمّله حتى في أفقر البلدان إذا ما تم تنفيذه بصورة متدرجة. وكثيراً ما يُنظر إلى الاستثمارات اللازمة على أنها لا تشكل عقبة عندما يوضع في نظر الاعتبار النتائج التي يمكن أن تترتب على عدم الاستثمار في مجال الحماية الاجتماعية. ولكن من المهم تكميل هذه التدخلات باستثمارات أوسع في المجال الاجتماعي بحيث تعالج حالات التمييز والاستبعاد وقصور توزيع الموارد.

٣٩ - ومن الدروس الأخرى في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر ما يتمثل في الأهمية الأساسية للتنمية الريفية والإنتاجية الزراعية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والحد من الفقر، مع توسيع التركيز على الاقتصاد الريفي ودور الزراعة في البلدان النامية بوصفه أمراً ضرورياً وباعتبار أن المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم تتيح فرص التشغيل أمام معظم السكان العاملين في كثير من البلدان النامية. كما أن من المهم ربط الإنتاج الزراعي بالأسواق الحضرية المحلية بما يساعد على الحماية من الصدمات الخارجية وزيادة الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وخاصة في ضوء معاودة أسعار الأغذية العالمية زيادتها.

٤٠ - أما البلدان التي أمكن على صعيدها تحقيق النمو الاقتصادي بفضل ما تحقق من زيادات في الإنتاجية الزراعية وزيادات مستدامة في فرص العمل اللائقة سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، فقد أحرزت من جانبها أقصى تقدم ملموس من حيث الحد من الفقر وإن كان الأمر يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات العامة لدعم هذا النمو في البلدان النامية التي تضم قطاعات زراعية كبيرة وحيث تستخدم النساء في غالب الأحيان. وفي هذا المضمار يُعد تعزيز مساواة الجنسين أمراً جوهرياً بما يكفل أن تتلقى المرأة المزايا الناجمة عن التنمية الزراعية والريفية.

٤١ - وأخيراً فإن النماذج الناجحة للبلدان التي تنفِّذ استراتيجيات فعالة للحد من الفقر تؤكد على أهمية تعميق السياسة الاجتماعية لتشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً، وبما يكفل معالجة الظروف التي تسبّب وتديم حالة الفقر. على أن الاستراتيجيات المستدامة المناهضة للفقر تتطلب سياسات اجتماعية تركز بدورها على جميع أفراد المجتمع وليس على الفقراء وحدهم. ومن المهم البناء على التجارب الناجحة تعزيزاً للجهود العالمية المبذولة من أجل التعجيل بخطى التقدم لتحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية والتزامات كوبنهاغن.

باء - العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع

٤٢ - تُعد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق أموراً جوهرية بالنسبة للاستراتيجيات الوطنية الرامية للقضاء على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي. وتشير العمالة الكاملة والمنتجة إلى ارتفاع مستويات التشغيل مع تقاضي معدلات أجور حقيقية مرتفعة. على أن جهود استئصال الفقر لن تكون ناجحة ولا مستدامة إلاّ إذا أتيح للأفراد فرص العمل التي تدفع أجوراً ترتفع فوق خط الفقر. وفضلاً عن ذلك فتحسين نوعية الأعمال، على نحو ما يتم التأكيد عليه من جانب برامج العمل اللائق، أمر حيوي من أجل معالجة

مشكلة العاملين الفقراء في كثير من البلدان. والتغيير الهيكلي عن طريق النمو الذي تقوده الإنتاجية يسهم بدوره في زيادة العمالة وارتفاع الأجور الحقيقية.

٤٣ - وفيما تولِّد العمالة الدخل الذي يحتاجه من يعيشون في ربقة الإملاق بما يتيح لهم النجاة من إسار الفقر، يهيئ التشغيل والعمل اللائق القناة الحيوية التي يمكن عن طريقها توسيع المشاركة في مزايا النمو الاقتصادي. كما أن تحقيق التشغيل الكامل والمنتج وإتاحة فرص العمل اللائق أمام الجميع أمر لا غنى عنه من أجل التنمية المستدامة حيث يتاح بصورة منصفة تقاسم الفوائد الناجمة عن النمو.

٤٤ - وتمثل إتاحة العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل اللائق أمام الجميع هدفاً محورياً وحتمياً بالنسبة للسياسات الوطنية والدولية، الرامية إلى تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً ولا سيما غاية القضاء على الفقر. وعليه فإن تعزيز فرص العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق لا بد وأن يصبحا هدفاً رئيسياً من أهداف الاقتصاد الكلي، جنباً إلى جنب وبصورة متسقة مع سياسات مكافحة الاتجاهات الدورية والتمويل الوظيفي بما يحقق نمواً أكثر استقراراً وتوازناً وداعماً لهدف القضاء على الفقر.

٤٥ - بيد أن التركيز على تحقيق التوازن في الموازنات العامة دون تدبّر عواقبه أدى في كثير من الأحيان إلى انخفاضات شديدة في الاستثمار الحكومي اللازم للوفاء بأغراض الهياكل الأساسية والتكنولوجيات والموارد البشرية وكلها أمور جوهرية بالنسبة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ولذلك ينبغي أن ينصّب التركيز على استعراض الإنفاق العام بما يعزز عنصره الإنتاجي بدلاً من الاهتمام بإجراء استقطاعات شاملة، وخاصة في السياق الحالي للتعافي من ركود اقتصادي شديد.

٤٦ - ولقد جاءت المبادرة الأساسية للحماية الاجتماعية، التي شارك في قيادتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، لتشكل عنصراً جوهرياً في جدول الأعمال المتصل بفرص العمالة اللائقة. وهذه المبادرة تنطوي على قاعدة منهجية للتصدي للفقر والاستضعاف من خلال ضماناتها الأساسية الأربعة: إتاحة حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير أمن الدخل لصالح الأطفال، وتقديم المساعدة لمن يعانون البطالة الكاملة أو العمالة المنقوصة والفقراء، وكفالة أمن الدخل لصالح المسنّين وذوي الإعاقات. ويمكن أن تنشئ الاستثمارات الموظَّفة في مجال الحماية الاجتماعية الأساسية دورة إيجابية للتنمية بحيث تفضي إلى تحسين التعليم المدرسي وسُبل التدريب والصحة وبهذا تخلق تجميعاً أوسع لرأس المال البشري بما يدعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فيما يفضي كذلك إلى استخدام مزيد من الأفراد في القطاع المنظم. وفي نهاية المطاف، فمن شأن نمو القطاع

المنظم أن يولِّد المزيد من الموارد المالية من خلال الإيرادات الضريبية وهو ما يؤدي إلى مستويات مرتفعة تتيح إسباغ الحماية الاجتماعية.

جيم - التكامل الاجتماعي

٤٧ - باتت الحكومات حول العالم تعترف بصورة متزايدة بأهمية التكامل الاجتماعي من أجل المُضي قُدماً بمسيرة التنمية الاجتماعية والحد من الفقر، باعتبار أن التكامل الاجتماعي يعزز التجانس الاجتماعي ويدعم قيام مجتمعات مستقرة وعادلة مما يخلق بيئة تمكين لصالح التنمية والتقدم. وتعد مشاركة الجميع في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أمراً لا غنى عنه لكفالة استجابة السياسات الحكومية لاحتياجات المجتمع، بما في ذلك أفراده الذين يعيشون في حالة الفقر.

٤٨ - وقد تحوَّل الكثير من البلدان عن اتباع السياسات المفككة والمرحلية في مجال التكامل الاجتماعي إلى سياسات أكثر تجانساً وتكاملاً واتساقاً مع الأهداف الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر[٢٣]. وعلى الحكومات أن تسعى حثيثاً، جنباً إلى جنب مع شركائها الاجتماعيين، لخلق بيئة تفضي إلى المشاركة وإلى التكامل الاجتماعي من خلال اتخاذ الإجراءات العامة وتنفيذ السياسات التي تقضي على التمييز وتزيل الحواجز الاجتماعية وهذا من شأنه أن يسهم في، بل ويعزز من، الجهود الرامية للقضاء على الفقر.

٤٩ - وقد أحرزت أشواط من التقدم نحو تعزيز التكامل الاجتماعي، بما في ذلك خلال ما تم على الصعيد الدولي من تبنّي خطط عمل واتفاقيات وإعلانات بغرض التصدي للتحديات التي ما برحت تواجهها فئات اجتماعية مختلفة من أجل تخطي حواجز الاستبعاد الاجتماعي والفقر. كما نفذَّت الحكومات وشركاؤها الاجتماعيون سياسات للتكامل الاجتماعي استهدفت الحد من اللامساواة والقضاء على التمييز مع إتاحة فرص متكافئة للتشغيل وللحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية وزيادة مشاركة واستيعاب الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب والمسنين وذوي الإعاقات، فضلاً عن شعوب السكان الأصليين.

٥٠ - وتعد المساعدات المقدَّمة إلى الأسر الكبيرة الحجم وأسر العائل الوحيد استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر الشامل. كما أن استهداف أطفال الأسر التي تعاني من الفقر من خلال تزويدهم بالمزايا التي تتراوح ما بين مِنح دعم الأطفال إلى إتاحة التحويلات النقدية

(٢٣) لمزيد من المعلومات والأمثلة، انظر تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار المتعلق بتعزيز التكامل الاجتماعي (E/CN.5/2011/2).

والعلاوات التعليمية والإعانات السكنية والتعليم المجاني وبين برامج رعاية الأطفال بالتبني أمور ضرورية لمكافحة انتقال حالة الفقر من جيل إلى جيل.

٥١ - وفضلاً عن ذلك، فكم درجت الأسر على أن تكفل سُبل الحماية الاجتماعية لأفرادها، ومن ثم ينبغي مؤازرتها للاضطلاع بهذه الوظيفة الهامة. كما أن تدابير الحماية الاجتماعية الفعَّالة، مقترنة بتقديم خدمات جيدة، وإتاحة سُبل الحصول على الخدمات الأساسية، تمثل استراتيجيات إيجابية لمساعدة الأسر. ولسوف تحل الذكرى السنوية العشرون للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ لتهيئ قوة دافعة لكفالة تقديم مزيد من الحماية وتحقيق الأهداف التي صدرت بها تكليفات من أجل السنة الدولية المذكورة. ولسوف تسترشد لجنة التنمية الاجتماعية بالمواضيع التالية لدى اتخاذها الاستعدادات للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين في إطار اضطلاعها بولاية متابعة مؤتمر القمة العالمي: مجابهة الفقر الأُسري والاستبعاد الاجتماعي؛ وكفالة التوازن بين العمل والأسرة وتحقيق التكامل الاجتماعي والتضامن الجيلي.

ثالثاً - التنفيذ في غمار أزمة

٥٢ - تحديات متزايدة ما برحت تواجه تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة من جراء الأزمات المتعددة التي نشأت خلال السنوات الأخيرة. ويحتاج الأمر إلى استجابات أفضل تنسيقاً وأعمق تجانساً على الصعيد الوطني، فضلاً عما يتم في نطاق منظومة الأمم المتحدة بما يكفل المواجهة الفعالة لهذه التحديات الجديدة.

ألف - استجابات السياسة الوطنية

٥٣ - أدت الأزمة المالية الراهنة، التي جاءت في أعقاب الأزمات المتعددة التي شهدتها السنوات الأخيرة، إلى حدوث تحوّل بعيداً عن التمسك الأصولي بالسوق لصالح دور أوسع تضطلع به الحكومات في توجيه الاقتصاد. كما أن تدابير سياسات الاقتصاد الكلي في مواجهة الاتجاهات الدورية عملت بوضوح على تخفيف أثر الأزمة في كثير من البلدان. والذي حدث هو أن كلاّ من حالة الركود والأثر الاجتماعي الناجم عنها جاء أقل قسوة مما كان يُخشى منه في الأساس، وذلك بفضل المسارعة إلى تبني استجابات فورية في مجال السياسات المتبعة من جانب الكثير من البلدان، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة في العالم النامي. وقد قدَّرت

منظمة العمل الدولية أن تدابير مكافحة الاتجاهات الدورية التي نفذتها بلدان مجموعة العشرين أدت إلى توفير، أو إلى إيجاد ٢١ مليون وظيفة في اقتصادات تلك البلدان[٢٤].

٥٤ - بيد أن أزمة الديون في البلدان المتقدمة التي بدأت في أوائل عام ٢٠١٠ واصلت خطاها حتى عام ٢٠١١ حيث رتَّبت ضغطاً ملموساً على الحكومات من أجل خفض الإنفاق. وكثير من الحكومات في البلدان المتقدمة استجابت إزاء أوجه العجز المتزايدة التي تفاقمت بفعل الأزمة الاقتصادية فكان أن خفَّضت الإنفاق الاجتماعي مما أضعف نُظم الحماية الاجتماعية في تلك البلدان، حيث أن التخفيضات التي حدثت في الإنفاق على الصحة والتعليم وكذلك استقطاعات العمالة وتخفيضات الأجور وزيادات الضرائب شكلت بعض التدابير التي يتم اتخاذها أملاً في تحسين الأوضاع المالية في تلك البلدان.

٥٥ - كذلك فإن الشواغل المتعلقة بأوجه العجز وتفاقم مستويات الديون شجَّعت الكثير من البلدان على تنفيذ تدابير التقشف. وهذه البلدان انتهت بها الأحوال إلى اتخاذ تدابير للتحفيز المالي ورفعت مالياً مع رفع سن التقاعد من أجل تخفيض تكاليف المعاشات التقاعدية مع خفض الأجور وزيادة الضرائب. وعلى سبيل المثال فقد التزمت إسبانيا بخفض الإنفاق الحكومي بنسبة ٧,٩ في المائة في عام ٢٠١١ وتعمل ألمانيا على تخفيض الإنفاق على المستوى الاتحادي بنسبة ٤,٣ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ فيما تعكف إيطاليا على تنفيذ خفض في الميزانية مقداره ١٠ في المائة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٥٦ - وهناك شاغل مؤداه أن مثل هذه التدابير قد تؤدي إلى تفاقم، الأزمة أو إطالة أجلها باعتبار أن الانكماش المالي يؤدي إلى خفض النمو. وقد خلصت دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أنه بعد سنتين يؤدي خفض للعجز بنسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى خفض الناتج بما يقرب من ٠,٥ في المائة فيما يزيد معدلات البطالة بنسبة ٣/١ نقطة مئوية[٢٥]. وفي نهاية المطاف فإن هذه التدابير يمكن أن تُفاقم أو تطيل أمد الأزمة من جراء زيادة البطالة وخاصة بالنسبة للشباب مع إضعاف نُظم الحماية الاجتماعية في وقت تمسّ فيه الحاجة إليها.

---

(٢٤) منظمة العمل الدولية تقرير صادر من خلال مساهمات كبيرة قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''تسريع انتعاش حافل بفرص العمل في بلدان مجموعة العشرين: البناء على التجربة'' مقدَّم من أجل اجتماع وزراء العمل والتشغيل لمجموعة العشرين، واشنطن، العاصمة، ٢٠-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (جنيف، ٢٠١٠).

(٢٥) صندوق النقد الدولي، الحالة الاقتصادية في العالم: الانتعاش والمخاطر وإعادة التوازن، الاستقصاءات الاقتصادية والمالية العالمية (واشنطن، العاصمة، ٢٠١٠).

٥٧ - ومع ذلك، فثمة بلدان نامية عديدة، في معرض تعويلها على الدروس المهمة المستفادة من أزمات سابقة، بذلت جهوداً طيبة لحماية الإنفاق الاجتماعي بما يكفل الحفاظ على المكتسبات المتحققة في مجال التنمية الاجتماعية حتى مع انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة بطء النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال فهناك حكومات، بما في ذلك حكومات الأرجنتين وجنوب أفريقيا والهند، حافظت على، بل وسَّعت من، برامج تحويلاتها النقدية لصالح الأسر والبرامج التي كثيراً ما منحت قروضاً وأدت إلى تخفيضات ملموسة للفقر الأسري وإلى تحقيق نتائج أفضل لصالح الأطفال ومنها مثلاً تحسين فرص الانتظام في الدراسة وتحقيق تخفيضات نجم عنها الحد من سوء تغذية الأطفال وعمالة الأطفال[٢٦].

٥٨ - كما عملت بعض الحكومات جاهدة على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكي تصبح أكثر استجابة إزاء الاحتياجات الاجتماعية الجديدة في إطار التدابير التي اتخذتها لمجابهة الأزمة ولا سيما في المرحلة المبكرة من الأزمة المالية والاقتصادية والعالمية. وقد ساعد هذا على تخفيف الأثر المتحقق، سواء ذلك الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية والوقود أو عن الركود الاقتصادي بالنسبة للفقراء والمستضعفين من السكان. وعلى سبيل المثال وسَّعت البرازيل برنامج المِنح الأسرية لكي يكفل حداً أدنى لدخل ما يقرب من ٥٠ مليون نسمة ويمثل ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠[٢٧].

٥٩ - وفي مجال الحماية الاجتماعية، اتخذت بعض البلدان النامية، بما في ذلك بوركينا فاسو والمكسيك وموزامبيق، إجراءات لتنفيذ مبادرة الحماية الاجتماعية الأساسية من خلال تعزيز الوعي فأنشأت قوة عمل وطنية معنية بالحماية الاجتماعية الأساسية تدارست أمر حالة الحماية الاجتماعية وصمَّمت تدابير تكفل توسيع إطار الحماية الاجتماعية القائمة بحيث تشمل شرائح أوسع من السكان مع إجراء التحليلات ذات الصلة. ومن البلدان، ومنها الأرجنتين وجنوب أفريقيا وشيلي، ما أصدر تشريعات محددة لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، مع التأكيد على تهيئة سُبل الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية المهمَّشة، بما في ذلك المسنّون وذوو الإعاقات ومن يعانون البطالة. وفي الهند يستجيب النظام الوطني لضمان العمالة الريفية إلى احتياجات ٥٣ مليون من الأسر الريفية الفقيرة من خلال تزويدها بـ ١٠٠ يوم عمل سنوياً عن طريق برامج الأشغال العامة[٢٦].

---

(٢٦) لمزيد من المعلومات والأمثلة، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقاسم الخبرات المبتكرة: التجارب الناجحة لأسس الحماية الاجتماعية (نيويورك، ٢٠١١).

(٢٧) تقاسم التجارب المبتكرة.

٦٠ - وهناك بلدان تعمل على تحويل الأزمات إلى فرص استثمار يتم في مجال الأعمال الخضراء من أجل خلق فرص العمل وخفض حالة الفقر[٢٨]. وتعمد بلدان أخرى إلى تدارس الدور الذي يقوم به القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية كمصدر للوظائف الجديدة من أجل مواجهة أثر الأزمة المالية والاقتصادية. وهذه المبادرات تسهم جميعاً في تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي وخاصة فيما يتعلق بتعزيز القضاء على الفقر وتهيئة فرص العمل والعمل اللائق.

باء - استجابات الأمم المتحدة

٦١ - شاركت منظومة الأمم المتحدة في طائفة واسعة من الأنشطة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن وبما يتيح مواجهة أثر الأزمة العالمية على المنجزات التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، نشأت مبادرات وشراكات جديدة لدعم التجانس على نطاق منظومة الأمم المتحدة وكفالة مزيد من فعالية التعاون الإنمائي.

٦٢ - وضمن سياق لجنة التنمية الاجتماعية، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم حلقات نقاشية، واجتماعات لأفرقة خبراء بشأن القضايا الناشئة في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والعمل اللائق والتكامل الاجتماعي[٢٩]. كما نظَّمت الإدارة منتدى للمجتمع المدني يكفل وجود عدد كبير ومتنوع من المشاركين في الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، فالإدارة تشارك في إنتاج البحوث والتقارير الأساسية ومنها مثلاً تقريرها الرئيسي لعام ٢٠١١[٣٠]. كما أن برنامج عمل كوبنهاغن يرسي أساساً لتقديم الخدمات الاستشارية في مجال التعاون التقني من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى الحكومات مع التركيز على أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد حالات خاصة ومنها مثلاً الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٣ - ويطرح عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ وركز على موضوع العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، الإطار الشامل بالنسبة إلى جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر.

---

(٢٨) لمزيد من المعلومات، انظر الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠١١: التحول التكنولوجي الأخضر العظيم (منشور الأمم المتحدة رقم المبيع E.11.II.C.1).

(٢٩) لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: http://social.un.org/index/ExpertGroupMeetingPanelDiscussions.aspx.

(٣٠) الأزمة الاجتماعية العالمية.

كما تشارك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية في تنسيق خطة عمل على مستوى المنظومة بأسرها من أجل القضاء على الفقر، وقد صدَّق عليها مجموعة قوامها ٢١ من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية، فضلاً عن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق لمنظومة الأمم المتحدة. وتولي خطة العمل المذكورة تركيزاً خاصاً على إيجاد فرص العمل وعلى كفالة الحماية الاجتماعية والحقوق والمعايير المعمول بها أثناء العمل فضلاً عن أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على العمالة.

٦٤ - ولمواجهة أثر الأزمة المالية المتجمعة على التنمية الاجتماعية، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق تسع مبادرات مشتركة للأمم الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويمثل ميثاق الأعمال العالمي والحماية الاجتماعية الأساسية جزءاً من ذلك الإطار. كما يشكل الميثاق المذكور إطار شراكة عالمياً تقوده منظمة العمل الدولية ويهدف إلى طرح تدابير مواجهة الأزمة وقد قامت على أساس مبادئ العمل اللائق وتحقيق انتعاش حافل بفرص العمل. كما أن الميثاق يعزز التوصل إلى انتعاش منتج ومركِّز على الاستثمارات والعمالة والحماية الاجتماعية فضلاً عن أنه يعمل جاهداً لكي يجعل من التشغيل محوراً لجدول أعمال السياسات المتبعة. أما مبادرة الحماية الاجتماعية الأساسية فتهدف إلى تعزيز فرص الحصول على تحويلات الأمن الاجتماعي وعلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مع تركيز على المساعدة المقدَّمة إلى الفئات المستضعفة. وهذه المبادرة استطاعت منذ ذلك الحين أن تبني ائتلافاً قوياً يضم وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمنظمات غير الحكومية بما يكفل عناصر التجانس والتنسيق على المستوى القطري. وثمة مبادرة تتصل بروابط قوية مع جدول أعمال مؤتمر القمة الاجتماعية العالمية وتتمثل في مبادرة الأزمة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي التي يتولى تنسيقها فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام، والمعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم وهي تستهدف معالجة آثار أزمة الأغذية.

٦٥ - كما استجابت وكالات الأمم المتحدة إزاء الروابط المشتركة التي تصل بين الاستجابة الفعالة إزاء الأزمة وعنصر الاستدامة البيئية. ومن ثمّ فإن مبادرة الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - وهي إحدى مبادرات الاستجابة للأزمة التي أيدها مجلس الرؤساء التنفيذيين - تسعى إلى إثبات إمكانيات الاستثمار في القطاعات الخضراء باعتباره أداة لتحقيق التعافي والنمو المستدام وإتاحة فرص العمل اللائق والحد من الفقر مع العمل في الوقت نفسه على معالجة المشاكل البيئية الحادة. ويأتي برنامج مبادرة الفقر - البيئة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ليدعم بدوره الجهود التي تقودها البلدان من أجل تعميم منظور الصلات التي تربط بين الفقر والبيئة ضمن مسار

التخطيط للتنمية الوطنية وإدارة الشأن البيئي بطريقة تؤدي إلى تحسين سُبل المعيشة وتفضي إلى تحقيق نمو مستدام.

٦٦ - وقد دعا وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى عقد اجتماع اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي ما زالت تمثل أداة مهمة في وضع السياسات وصنع القرارات والاضطلاع بمهمة بالإدارة في مجال التنمية الاجتماعية وخاصة من خلال مجموعتها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. واعترافاً بأهمية مؤتمر قمة ريو + ٢٠، المرتقب عقده في عام ٢٠١٢ تم توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لكي تشارك فيها وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة بغية تعزيز التنسيق والتجانس في الاستعدادات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة من أجل هذه القمة. وتستهدف مجموعة المواضيع التي تتعلق بالتنمية الاجتماعية تيسير وتنسيق سُبل التعاون بين أعضاء اللجنة التنفيذية المذكورة بما يكفل زيادة تسليط الأضواء على المحور الاجتماعي المتمثل في التنمية المستدامة. وثمة مبادرات أخرى، منها مبادرة شبكة الاقتصاديين الرئيسية ومبادرة القدرات الاستشارية في مجال الاقتصاد الكلي (ماك). وتسعى الشبكة المذكورة إلى تبني التجانس والتعاون في نطاق الأعمال التحليلية وتوجيه السياسات فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية ضمن منظومة الأمم المتحدة، بينما تمثل مبادرة (ماك) عملاً ينطلق على أساس الطلب ويسعى إلى تزويد البلدان بفرصة الحصول على رأي ثان بشأن قضايا الاقتصاد الكلي ذات الصلة.

٦٧ - وقد أثمرت الجهود الوطنية والدولية المتناسقة عن إحراز تقدم ملحوظ نحو التعامل مع هدف الفقر الوارد ضمن الغايات الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن فقر الدخل يمثل واحداً من الأبعاد الكثيرة للفقر والحرمان التي ورد تعريفها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وفي حقيقة الأمر فإن الأثر المتجمع للأزمات العالمية المتعددة وضع أمام البلدان تحديات خطيرة إزاء تنفيذ الالتزامات المتعهَّد بها في مؤتمر القمة العالمي، باعتبار أن حالة الفقر والبطالة والعمالة المنقوصة، فضلاً عن التوترات الاجتماعية، ما زالت تزداد بينما تخضع المالية العامة للتوتر في فترة من النمو الاقتصادي البطئ. وبرغم أن الأثر الناجم على التقدم الاجتماعي في مجالات من قبيل التعليم والصحة لن يتجلى إلاّ بمرور الزمن فمن الواضح أن العالم بات يواجه أزمة اجتماعية.

رابعاً – التوصيات

٦٨ – لاتقاء حدوث خسارة إضافية أخرى فيما يتصل بالقضاء على الفقر وغير ذلك من مجالات التنمية الاجتماعية، وللتعجيل بخطى التقدم من أجل بلوغ الغايات الإنمائية للألفية في السنوات المتبقية قبل حلول عام ٢٠١٥ فقد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر في أمر التوصيات التالية:

(أ) التسليم بأن النمو الاقتصادي المستدام أمر ضروري وإن لم يكن شرطاً كافياً للقضاء على الفقر، وأن النمو بحاجة إلى أن يكون شاملاً ومنصفاً كي ما يقضي لتحقيق أقصى أثر على الفقر. ومن ثم فلا بد للسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاجتماعية أن تأخذ في اعتبارها قضية اللامساواة وتتصدى لمعالجتها بما يضمن للنمو الاقتصادي أن يفيد جميع أفراد المجتمع ويسهم في بلوغ الهدف الإنمائي الشامل المتمثل في القضاء على الفقر.

(ب) إيجاد فرص العمل وإتاحة الأعمال اللائقة لا بد وأن يكون هدفاً متكاملاً مع أهداف سياسات الاقتصاد الكلي بعد أن أوضحت التجارب أن أنجع سُبل الخلاص من ربقة الفقر إنما يتحقق بإيجاد الفرص الكافية للعمل اللائق، وأنه بخلق العمالة المنتجة وفرص العمل اللائقة يمكن للنمو الاقتصادي أن يساعد على الحد من الفقر واللامساواة.

(ج) تحتاج السياسات الحكومية إلى أن تعمل بصورة متسقة على مواجهة ما يحدث من الاتجاهات الدورية، وينبغي الحفاظ على الموارد المالية خلال فترات الرخاء من أجل دعم التدابير التوسعية المتخذة في أوقات الحاجة، وتحتاج البلدان في هذا الصدد إلى أن يتاح لها حيز من السياسات بما يتيح لها اتباع سياسات تكفل مواجهة تلك التغيرات الدورية بطريقة متسقة، وينبغي أن يصبح الحيز المذكور أكثر فعالية من خلال تغيير التوجه الأساسي وطبيعة السياسات المطروحة التي تفرضها المنظمات الدولية على البلدان بوصفها شروطاً لتقديم المساعدة.

(د) ينبغي لنُظم الحماية الاجتماعية الشاملة وبرامج توليد فرص العمل الفعالة أن تصبح تدابير دائمة لتشكل جزءاً لا يتجزأ من حزمة من السياسات التي من شأنها تعزيز جدول الأعمال المتعلق بإتاحة فرص العمل اللائق والقضاء على الفقر وتحقيق التجانس الاجتماعي.

٦٩ - في ضوء الأهمية المتزايدة للمنطلقات الاجتماعية في تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة، قد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر في التوصيات التالية لتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

(أ) زيادة أهمية التنمية الاجتماعية في جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة، بما في ذلك المساهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة بتشجيع لجنة التنمية الاجتماعية على مواصلة الاستعراض الفعال لأعمالها وطرائق عملها في المستقبل، مع إنشاء برنامج عمل متعدد السنوات يضم مواضيع ذات أولوية تركز على، وتستجيب إلى، القضايا الراهنة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية فضلاً عن القضايا الاقتصادية والمالية والبيئية الناشئة.

(ب) دعوة الدول الأعضاء إلى إطلاق مبادرات تقودها البلدان بشأن إيجاد مجتمعات شاملة من خلال تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك طرق تعزيز الدعم السياسي لصالح القضايا الاجتماعية. ويمكن طرح نتائج مثل هذه الفعاليات والمبادرات على لجنة التنمية الاجتماعية.

(ج) تعزيز مشاركة أوسع نطاقاً وأعمق تركيزاً من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف صاحبة المصلحة في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية بأساليب شتى منها، على سبيل المثال لا الحصر، التشجيع على توسيع الخطاب الإقليمي بوصفه واحداً من مدخلات أعمال اللجنة، ويتم ذلك مثلاً من خلال تنظيم اجتماعات إقليمية بمعرفة اللجان الإقليمية فيما يتصل بالموضوع الذي يتصدر أولوياتها.

(د) تعزيز المزيد من الاتساق في مجال التنفيذ والاستجابة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال توثيق العلاقة التي تربط بين تنفيذ مبادرات الأمم المتحدة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا للحصر، العقد الثاني للقضاء الفقر، وبرنامج العمل العالمي من أجل الشباب، وميثاق الأعمال العالمي، وبرنامج العمل اللائق، والمبادرات المشتركة التسع لمجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتصل بالأزمة وجدول أعمال مؤتمر القمة المعني بالغايات الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.